

تقرير مجلس الإدارة للعام المالي ٢٠١٧م



السادة مساهمي شركة الجزيرة للأسواق المالية المحترمين...

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. يسر أعضاء مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية أن يضعوا بين أيديكم التقرير السنوي لشركة الجزيرة للأسواق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مصحوباً بالقوائم المالية المرفقة ومتضمناً أهم التطورات والنتائج والأنشطة التي قامت بها الشركة منذ تأسيسها.

١. التكوين والنشاط

تأسست شركة الجزيرة للأسواق المالية كشركة مساهمة سعودية مقفلة بالقرار الوزاري رقم ٥٧/ق بتاريخ ٢٠ صفر ١٤٢٩هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٠٨م وهي مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٣٥١٣١٣ بتاريخ ١٣/١١/١٤٣٣هـ وتزاول الشركة الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية بترخيص رقم ٣٧ - ٠٧٠٧٦ :

- أ- التعامل في الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل
- ب- الترتيب
- ت- الادارة
- ث- المشورة
- ج- الحفظ

فيما يلي الشركات التابعة المدرجة في القوائم المالية الموحدة للشركة:

نسبة الملكية		اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس
٢٠١٦م	٢٠١٧م		
٪٤٣.٣٤	٪٤٣.٦٤	صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية	المملكة العربية السعودية
٪٧٠.٤٤	٪٤٨.١٣	صندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة	المملكة العربية السعودية
٪٤٥.٥١	-	صندوق الجزيرة الخليجي للدخل	المملكة العربية السعودية
٪٧٨.٤٣	-	صندوق الجزيرة المتنوع المتحفظ	المملكة العربية السعودية

* ورغم أن ملكية الشركة في صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية وصندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة تقل عن ٥٠٪ ولكن يتم اعتبارها كشركات تابعة حيث يمكن للشركة بصفتها مدير الصندوق توجيه السياسات المالية والتشغيلية لهذه الصناديق والحصول على منافع من أنشطتها وفقاً لما هو وارد في الشروط والأحكام الخاصة بالصناديق.

قامت الشركة خلال ٢٠١٧م بالاسترداد الكامل لاستثمارها في وحدات صندوق الجزيرة الخليجي للدخل وصندوق الجزيرة المحافظ المتنوع. كما تم خفض الاستثمار في صندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة من ٧٠.٤٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٤٨.١٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

منذ تأسيس الشركة وهي تعمل على تطوير أعمالها وخدماتها وتعزيز ريادتها في أعمال الأوراق المالية تحت اشراف ومتابعة الهيئة الشرعية، حيث أن جميع خدماتها ومنتجاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

استمرت الجزيرة كابيتال في تحقيق الأرباح بعام ٢٠١٧. حيث حافظت على ريادتها في السوق بالرغم من تراجع أحجام التداول في سوق الأسهم المحلية مقارنة بالعام السابق. حيث حافظت الشركة على مكانتها القيادية في سوق الوساطة المحلية بحصة بلغت ١٢.٦٪ (١٤.٨٪ خلال العام المالي ٢٠١٦).

يعكس نجاح أعمال الشركة التزامها بالتطوير المستمر لكفاءة منصفها الشهيرة "تداولكم" للتداول الإلكتروني . وتحديثها. والتي تتيح للعملاء إمكانية تداول الأسهم عبر الإنترنت أياً كان نوع أجهزتهم من خلال واجهة تعامل سلسلة ومرحة. كذلك، تقدم الجزيرة كابيتال للعملاء الذين تنطبق عليهم الشروط من ذوي الخبرة خدمة التداول بالهامش لتعزيز عوائد تداولاتهم من خلال رفع قدراتهم المالية للتداول . كنتيجة لهذه الجهود. بلغت أحجام التداول التي نفذتها الجزيرة كابيتال في السوق السعودية لعملائها ٢١١ مليار ريال سعودي خلال العام المالي ٢٠١٧ (٣٤٢ مليار ريال سعودي خلال عام ٢٠١٦).

كما ونتج عن استثمار الجزيرة كابيتال الاستراتيجي في تطوير وحدة إدارة الأصول ومنتجاتها نمو قيمة الأصول المدارة مع نهاية العام ٢٠١٧ إلى ١٣.٩ مليار ريال سعودي (٧.٨ مليار ريال سعودي خلال عام ٢٠١٦). يجدر بالذكر إلى أن جزءاً من هذا النمو كان نتيجة لنمو مبيعات منتجات إدارة المحافظ المقيدة بالمراجعة في أسواق النقد لعملاء الشركة. ارتفعت قيمة الأصول التي تقوم الشركة بإدارتها نيابة عن العملاء في صناديق الاستثمار المطروحة للعموم خلال العام بنسبة ٣٢٪. لترتفع من ٣.٧ مليار ريال سعودي إلى ٤.٩ مليار ريال سعودي. وأنه من دواعي سرور إدارة الشركة أن تعلن أن صندوقها الاستثماري. صندوق القوافل (صندوق استثمار متوافق مع الشريعة الإسلامية). كان من أفضل ثلاثة صناديق أداءً في فئته خلال العام ٢٠١٧. حيث عكس هذا التفوق في الأداء على نمو الأصول المدارة في هذا الصندوق بنسبة ٢٨٪ خلال العام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣.٢ مليار ريال سعودي مع نهاية العام من ٢.٥ مليار ريال سعودي.

من الجدير ذكره أيضاً أن الجزيرة كابيتال قد حصلت على جائزة أفضل الصناديق الاستثمار المحلية في منطقة أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٧ وجائزة أفضل صندوق عالمي إسلامي من "تومسون رويترز لير" والمخصصة لأفضل مجموعة أعمال لثلاث سنوات وذلك تقديراً لنجاح مديري هذه الفئة من صناديق الاستثمار لدى الجزيرة كابيتال

٢. الأداء المالي للشركة

شهد الأداء المالي لشركة الجزيرة كابيتال لعام ٢٠١٧ انخفاضاً في الأداء مقارنةً بعام ٢٠١٦ وذلك نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات في السوق السعودي والأسواق العالمية الأخرى حيث بلغ إجمالي الإيرادات ١٨٩ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ١٨٨.٧ مليون ريال في ٢٠١٦ . وبلغت إجمالي المصاريف التشغيلية ما يقارب ١٤٧ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ١٥٣.٤ مليون ريال في ٢٠١٦ . كما أنه هنالك إيرادات ومصاريف أخرى بقيمة إجمالية قدرها (٩.٣) مليون ريال مما نتج عنه ربحاً صافياً بلغ ٣٢.٧ مليون ريال تقريباً في ٢٠١٧ مقارنةً بمبلغ ٤٣.٩ مليون ريال في ٢٠١٦ .

قائمة الدخل (آلاف الريالات)

البيان	٢٠١٧م	٢٠١٦م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٣م
الإيرادات	١٨٩,٠٤٦	١٨٨,٦٧٩	٢٦٧,٢٤٥	٣٤٢,٤٤٨	٢٦٧,٤٥٥
مصروفات التشغيل	(١٤٧,٠٤٢)	(١٥٣,٤٣٩)	(١٦٣,٣١٣)	(١٥١,٠٧٥)	(١٤٥,٨٦٨)
الدخل / (الخسارة) من العمليات الرئيسية	٤٢,٠٠٤	٣٥,٢٤٠	١٠٣,٩٣٢	١٩١,٣٧٣	١٢١,٥٨٧
إيرادات عمولة خاصة / مصاريف / أخرى	(٩,٣٢٤)	٨,٦٨٥	٥,٠٥٧	٤,٨٢٦	٧,٧٥١
صافي الدخل / (الخسارة) للسنة	٣٢,٦٨٠	٤٣,٩٢٥	١٠٨,٩٨٩	١٩٦,١٩٩	١٢٩,٣٣٨

قائمة المركز المالي (آلاف الريالات)

البيان	٢٠١٧م	٢٠١٦م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٣م
موجودات متداولة	١,٤٨٨,٨٥٤	٧٠٥,٢١١	٣٣٣,٥١٧	٧٨٩,٦٢٦	٢٤٦,٩٦١
موجودات غير متداولة	٩٥,٧٧٩	٢٠٧,٤٧٥	٥٠٧,٧٦٧	١٥٨,٠٧٠	٦٠١,٢٧٠
اجمالي الموجودات	١,٥٨٤,٦٣٣	٩١٢,٦٨٦	٨٤١,٢٨٤	٩٤٧,٦٩٦	٨٤٨,٢٣١
مطلوبات متداولة	٧٧٧,١١٧	١٤٠,٩٧٢	٧٤,٦٦٧	٧٨,٨٩٦	٧٧,٧٢١
مطلوبات غير متداولة	٤٤,٥٦٧	٤١,٨٤١	٤١,٢٢٣	٣٥,٣٢٦	٣٠,٧٦١
مجموع المطلوبات	٨٢١,٦٨٤	١٨٢,٨١٣	١١٥,٨٩٠	١١٤,٢٢٢	١٠٨,٤٨٢
حقوق المساهمين	٧١٢,٩٤٩	٧٢٩,٨٧٣	٧٢٥,٣٩٤	٨٣٣,٤٧٤	٧٣٩,٧٤٩
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	١,٥٨٤,٦٣٣	٩١٢,٦٨٦	٨٤١,٢٨٤	٩٤٧,٦٩٦	٨٤٨,٢٣١

تم مراجعة القوائم المالية الموحدة بواسطة كي بي ام جي الفوزان وشركاه حيث كان رأيهم بأن القوائم المالية الموحدة تعرض بعدل. من جميع الجوانب الجوهرية. المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٣. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة بالشركة من أعضاء مجلس الإدارة والصناديق الاستثمارية تحت الإدارة وبنك الجزيرة والشركات التابعة والزميلة. تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموجب شروط متفق عليها بين الطرفين ويتم اعتمادها من قبل الإدارة.

فيما يلي أهم المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمبالغ المرتبطة بها:

الأطراف ذات العلاقة	٢٠١٧م (آلاف الريالات)	٢٠١٦م (آلاف الريالات)
بنك الجزيرة		
دخل عمولة خاصة	١,١٣٧	١١,٨٠٩
مصرفات عمولة خاصة	٧,١٤٢	--
مصرفات دعم خدمات	٣,٩٨٨	٣,٩٨٨
مصرفات متعلقة بالإيجار والمباني	٩,٣٥٥	٩,٣٥٥
أتعاب إدارة التمويل بالهامش	٣,١٠٩	٣١,٨٣٨
أتعاب إستشارات	--	١,٦٠٠
أعضاء مجلس الإدارة		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٨٨١	١,٨٢٠
صناديق استثمارية		
أتعاب إدارة الأصول	٢٦,٢٢١	١٧,٤٠٣
مصرفات دعم خدمات مساندة مستردة من الصناديق الاستثمارية	٣١٠	--

فيما يلي الأرصدة التي نتجت عن المعاملات أعلاه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م:

مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٠١٧م (آلاف الريالات)	٢٠١٦م (آلاف الريالات)
صناديق استثمارية	٢٠.٤١٤	١٧.٧٢٨
بنك الجزيرة	٢٢.٣٧٦	٢٢.٨٩٦
الجزيرة تكافل	٦٥٨	٥٩٧
قروض قصيرة الأجل - بنك الجزيرة	١٥٦.١١٠	--
مكافأة المديرين التنفيذيين	١.٨٠٠	١.٨٤٤
استثمارات في صناديق استثمارية مدارة من قبل الشركة	١٦.٥٣٨	٢٣.٧٧٦

٤. سياسة ادارة المخاطر

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغير في القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تتعرض استثمارات المجموعة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن عدم التأكد من الأسعار المستقبلية. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محافظتها الاستثمارية من حيث التركيز المعتمد على الصناعة والقطاع.

مخاطر أسعار العملات الخاصة

مخاطر أسعار العملات الخاصة هي التعرض لمخاطر المرتبطة بتأثير التقلبات في أسعار العملات السائدة على المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية. تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة بالمجموعة بصورة رئيسية من مستحقات التمويل بهامش والقروض قصيرة الأجل وودائع المراجعة لدى البنك. تتعرض الشركة لمخاطر محدودة لأسعار العملات الخاصة بسبب الاستحقاق قصير الأجل لهذه الأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في خسائر مالية للطرف الآخر. تتكون الموجودات المالية التي تتعرض لمخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الأرصدة لدى البنك وودائع المراجعة ومستحقات التمويل بهامش. يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي وودائع المراجعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد. يتم الإفراض للمتاجرة بهامش بتغطية مبدئية لا يقل عن ٢٠٠٪. يتم مراقبة هذه التغطية بفعالية ويتم أداء طلبات التغطية وطلبات السيولة ضمن مستويات معينة محددة مسبقاً لضمان أن الإفراض بهامش مضمون بشكل كافٍ في كل الأوقات مما يقلل من التعرض المحتمل لمخاطر الائتمان.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في تعرض المجموعة لصعوبات في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالتزامات مرتبطة بأدوات مالية. وقد تنتج مخاطر السيولة عند عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال التأكد من توافر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ. وكما هو مبين في الإيضاح رقم ١٣ من الإيضاحات المتممة لهذه القوائم المالية الموحدة، لدى المجموعة تسهيل قرض مراجعة لدى البنك للوفاء بمتطلبات السيولة.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر المتمثلة في احتمالية تذبذب قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم معاملات المجموعة بشكل أساسي بالريال السعودي والدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي ثابت أمام الدولار الأمريكي فإن المجموعة غير معرضة لأي مخاطر ناجمة عن صرف العملات الأجنبية.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو سداد التزام بين أطراف ذو علم وراغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. تتكون الموجودات المالية للمجموعة من النقد وما في حكمه والمستحق من طرف ذو علاقة والاستثمارات. وتتكون المطلوبات المالية من المصروفات المستحقة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٥. القروض والالتزامات

حصلت الشركة خلال ٢٠١٧م على تسهيلات قرض مراجعة من بنك الجزيرة بقيمة ٨٥٠ مليون ريال سعودي لتمويل قروض التمويل بالهامش ومتطلبات رأس المال العامل. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، المبلغ المستخدم من هذه التسهيلات من قبل الشركة بلغت قيمته ٦٥٦.١ مليون ريال سعودي. يُمثل التمويل عمولة بمعدل سايبور زائداً هامش ربح مستحق عند استحقاق القرض.

١. سياسة توزيع الأرباح

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه الآتي:

١. تجنب الزكاة المفروضة شرعاً.
٢. تجنب (١٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي. ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور ٣٠٪ من رأس المال المدفوع.
٣. للجمعية العامة العادية أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى. وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات.
٤. مع مراعاة الأحكام المقررة في المادة العشرين من النظام الأساسي لشركة. والمادة السادسة والسبعين من نظام الشركات يخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحسب ما تقره الجهات المختصة ويوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصص إضافية في الأرباح أو يرحل إلى الأعوام القادمة حسب ما تقره الجمعية العامة.

٧. تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

تطبيقاً لأحكام المادة (١٧) من النظام الأساسي للشركة، يتكون مجلس الإدارة من ستة أعضاء كما هو موضح في الجدول التالي:

اسم العضو	تصنيف العضوية			عضويته في مجالس الإدارة لشركات أخرى	عضويته في لجان الجزيرة كابيتال
	تنفيذي	غير تنفيذي	مستقل		
محمد عبدالله الحقباني	✓			- بنك الجزيرة - استرا للتعيين - شركة هرفي	- لجنة الاستثمار - لجنة المراجعة
نبيل داوود الحوشان		✓		- بنك الجزيرة	- لجنة الاستثمار - لجنة الترشيحات والمكافآت
خالد سالم الرويس	✓			- شركة معادن للفوسفات - شركة معادن وعد الشمال للفوسفات	- لجنة الترشيحات والمكافآت
عبدالله صالح السويلمي	✓			- شركة خدمات الملاحة الجوية - الشركة السعودية لتنظيم الطيران	- لجنة الاستثمار - لجنة المخاطر
ناصر عبدالله الهلابي	✓			لا يوجد	- لجنة الاستثمار - لجنة المخاطر
زياد طارق أبانجيل			✓	- شركة الجزيرة تكافل التعاوني	- لجنة الاستثمار - لجنة المخاطر - لجنة الترشيحات والمكافآت

٨. اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور لكل اجتماع

سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لجلسات المجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٧م وعددها (٥) اجتماعات:

أسماء الأعضاء	سجل حضور اجتماعات المجلس لعام ٢٠١٧م					الاجملي
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	
محمد عبدالله الحقباني	٨ فبراير	١٦ مارس	٢٠ يونيو	١٨ سبتمبر	٢٣ نوفمبر	٥
نبيل داوود الحوشان	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	٥
خالد سالم الرويس	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	٥
عبدالله صالح السويلمي	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	٥
ناصر عبدالله الهلابي	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	٥
زياد طارق أبانجيل	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	٥

٩. مصالح أعضاء مجلس الإدارة

لم ترم الشركة أية عقود فيها مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة، أو رئيس الشركة، أو المدير المالي، أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم.

١٠. مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال عام ٢٠١٧م هي على النحو التالي:

البيان	أعضاء المجلس التنفيذي	أعضاء المجلس غير التنفيذيين/المستقلين	خمسة من كبار التنفيذيين بالشركة من تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات يضاف اليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي ان لم يكونا ضمنهم
الرواتب والتعويضات	-	-	٨,٠٨١,٢٣٥
البدلات	٢٤,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠
المكافآت الدورية والسنوية	٣٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٤٢,٣٨٤
الخطط التحفيزية	-	-	-
أي تعويضات أو مزايا أخرى	-	-	-
المجموع	٣٢٤,٠٠٠	١,٦٧٠,٠٠٠	١٠,٦٦٣,٦١٩

* جميع المبالغ بالريال السعودي

كما أنه لا يوجد أية ترتيبات أو اتفاقيات تنازل بموجبها أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض

١١. اقرارات مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة الآتي:

١. أنه تم اعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
٢. أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
٣. أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.



١٢. لجان مجلس الإدارة واختصاصاتها:

(أ) لجنة المراجعة

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم وجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو أكثر حسبما تراه ضرورياً:

الاسم	المنصب
محمد عبدالله الحقباني	رئيس اللجنة
فواز الفواز	عضو مستقل
فؤاد الراشد	عضو مستقل

عقدت لجنة المراجعة عدد أربع إجتماعات خلال العام المالي ٢٠١٧م وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة في هذه التقارير.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين و فصلهم و تحديد أتعابهم و وبراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين وإعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسبين القانونيين وإبداء ملاحظاتهم على هذه الخطة.
- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم إقراره بشأنها.
- دراسة القوائم المالية الأولية و السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي و التوصيات بشأن هذه القوائم.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي و التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
- تعيين، وتغيير أو إقالة مدير التدقيق الداخلي.
- الاجتماع بشكل منفصل مع مدير التدقيق الداخلي لمناقشة أي مسائل ملزمة للنقاش بحسب رأي لجنة المراجعة أو التدقيق الداخلي.
- مراجعة فعالية النظام لرصد المطابقة والالتزام للقوانين واللوائح ونتائج تحقيق الإدارة والمتابعة في أي حالات عدم الامتثال (بما في ذلك اتخاذ إجراءات تأديبية).
- مراجعة نتائج وملاحظات المنظمين والمدققين بكل ما هو متعلق بالمطابقة والالتزام.
- الحصول على المستندات بشكل دوري من الإدارة العليا وادارة المطابقة والالتزام بشأن المسائل المتعلقة بالالتزام والامتثال للقوانين واللوائح.
- استعراض وتقييم لائحة اللجنة، وطلب موافقة المجلس على التعديلات المقترحة، وضمان الإفصاح المناسب ما قد يكون مطلوباً من قبل القانون أو اللوائح.
- لجنة المراجعة / رئيس اللجنة هو المسؤول عن التقييم بصفة دورية ما إذا كان الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وسلطتها، ومسؤوليتها، هي كما هو محدد في اللائحة وهي لا تزال كافية لتمكين اللجنة من تحقيق أهدافها، ومسؤولية أيضا عن التواصل بشكل سنوي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج التقييم (على شكل تقرير مكتوب).
- لجنة المراجعة لديها الصلاحية لاجراء أو تفويض مشاريع خاصة أو تحقيقات تراها اللجنة ضرورية لأداء واجباتها ومسؤولياتها. كما لها الصلاحية لطلب المشورة من أطراف مستقلة خارجية ومحاسبين وغيرهم للمساعدة لاجراء أي تحقيق.



ب) لجنة الترشيحات والمكافئات

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
نبيل بن داود الجوشان	رئيس اللجنة
زياد طارق أبا الخيل	عضو
خالد بن سالم الرويس	عضو

عقدت لجنة الترشيحات والمكافئات عدد إجتماعين خلال العام المالي ٢٠١٧م.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس بمرشحين قادرين على تعزيز قدرة المجلس على إدارة وتوجيه شؤون الشركة على نحو فعال وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة .
- المراجعة السنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وتشمل دون حصر على مايلي:
 - النزاهة والمصداقية والمسئولية.
 - الخبرة الناجحة في مجال القيادة.
 - الفطنة الإدارية والعملية.
 - الاستقلالية وعدم وجود تضارب في المصالح.
 - القدرة على تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسئوليات التي تملها عليه عضويته في المجلس
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
- التأكد بشكل سنوي من إستقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وبراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير ترتبط بالأداء.
- اعتماد وضع وتغيير السياسات والبرامج الخاصة بالموظفين والمتعلقة بالحوافز.
- التأكد من وجود برنامج تعريفي بأعمال الشركة للأعضاء الجدد في المجلس.
- التوصية بتعيين الإدارة التنفيذية بالشركة (مدير عام وما أعلى).
- على اللجنة تأدية المهام أو المسئوليات الأخرى التي يكلفها بها مجلس الإدارة من حين لآخر.



ت) لجنة الاستثمار

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
ناصر عبدالله الهلابي	رئيس اللجنة
نبيل داوود الحوشان	عضو
عبدالله صالح السويلمي	عضو
زياد طارق أبا الخيل	عضو
وليد عبدالعزيز بن غيث	عضو

عقدت لجنة الاستثمار اجتماع واحد خلال العام المالي ٢٠١٧م.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- مراجعة واعتماد سياسة واستراتيجية الاستثمار بأموال الشركة.
- وضع وتعديل المبادئ التوجيهية للاستثمار حسب ما تراه اللجنة مناسباً.
- مراجعة واعتماد الدخول والخروج في الاستثمار حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم بشكل دوري أداء الاستثمار بأموال الشركة مقارنة بمؤشرات استرشادية مناسبة (التقييم يأخذ في الاعتبار الامتثال مع سياسات الاستثمار والمبادئ التوجيهية ومستوى تحمل المخاطر).
- التأكد من متابعة محافظة الاستثمار بأموال الشركة وامثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية المعتمدة للاستثمار.
- التوصية بتغيير \مراجعة السياسات والمبادئ التوجيهية حسب ما تراه اللجنة مناسباً.
- تأكد من علم مجلس الإدارة بالشركة بكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار بأموال الشركة.
- التأكد من وجود السياسات والاجراءات المناسبة لإدارة وتفادي أي تضارب محتملة في المصالح.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لأي انتهاكات قد تحصل.

ث) لجنة المخاطر

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
زياد طارق أباخييل	رئيس اللجنة
ناصر عبدالله الهلالي	عضو
عبدالله صالح السويلمي	عضو
ديفيد سبارلنج	عضو

عقدت لجنة المخاطر اجتماعين اثنين خلال العام المالي ٢٠١٧م.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- المراجعة السنوية وابداء الملاحظات على استراتيجية إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر . وتحديد نسب المخاطر والحدود
- المراجعة بشكل نصف السنوي لتقارير إدارة المخاطر التي تتضمن المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومخاطر محفظة الإقراض بالهامش والمخاطر الخاصة باصول العملاء والدارة من قبل الشركة ومخاطر السمعة.
- المراجعة السنوية لتقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والتوصية لمجلس الإدارة للموافقة عليه
- تقديم توصيات إلى المجلس بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر
- ضمان قيام الإدارة العليا باخذ الخطوات اللازمة لتحديد وقياس وحكم ومراقبة المخاطر

١٣. الجزاءات والعقوبات المفروضة على الشركة

هنالك مجموعة من العقوبات والغرامات التي فرضت على الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٧ تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي واحد وسبعون ألفاً وأربعمائة وستة وأربعون ريال سعودي على النحو التالي:

التفاصيل	القيمة (ريال)
الهيئة العامه للزكاة والدخل (غرامتي تأخير)	١,٢٨٨.٩١
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية(غرامه تأخير)	١٥٧.٢٣
هيئة السوق المالية (اربع مخالفات)	٧٠,٠٠٠
الاجمالي	٧١,٤٤٦.١٤



٤.١ نتائج المراجعة السنوية لفاعلية واجراءات الرقابة الداخلية

المراجعة الداخلية هي نشاط أساسي وحيوي ومستقل. الغرض منه إضافة مستوى رقابي فاعل لعمليات الشركة بحيث يكون عامل مساعد للشركة في تحقيق الأهداف الموضوعية عبر توفير أسس منتظمة لتقوم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية والعمليات التي ينطوي عليها الأداء الرقابي للشركة.

بناءً على ما تقدم، فقد قامت الشركة بإنشاء البنية الأساسية لإدارة المراجعة الداخلية بناءً على أفضل المعايير المتبعة ويتم مراقبة فاعليتها من قبل لجنة التدقيق والمراجعة بالشركة والتي ترتبط مباشرةً بمجلس الإدارة. تشرف اللجنة بشكل دوري ومنتظم على فاعلية الإجراءات الداخلية من خلال تطبيق خطة المراجعة السنوية والحث على سرعة تطبيق الإجراءات التصحيحية لمناطق الضعف المكتشفة. بالإضافة لإجتماعات اللجنة الدورية مع أعضاء الإدارة التنفيذية لمناقشة مدى تقيدهم بتطبيق تعليمات الهيئات الرقابية. إدارة المراجعة. لجنة التدقيق والمراجعة و مجلس إدارة الشركة.

هذا وقد قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية لكافة نشاطات الشركة وإداراتها المختلفة والتي كان من شأنها التأكد من دقة وفعالية الأداء. وقد تم رفع التقرير النهائي عن نتائج المراجعة إلى لجنة التدقيق والمراجعة بالشركة لتقييمها وتم عرض التقرير على مجلس الإدارة.

يبقى هناك تفاؤل كبير حول فرص التطوير والنمو خلال عام ٢٠١٨. حيث أن الشركة تعتقد بأنه نظراً لقوة أساسيات الاقتصاد السعودي فإن ذلك سيأثر إيجاباً على استمرار هذا النمو. والذي سيدفع باتجاه تطور السوق المالي في المملكة العربية السعودية. ويسرنا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا وتقديرنا لعملاء شركة الجزيرة للأسواق المالية ومساهمتها وموظفيها على دعمهم خلال العام ٢٠١٧م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

مجلس الإدارة